

قيمة الاصل يوم القبض وقيمة التراب يوم الفكاك فما اصاب الاصل سقط وما اصاب التراب فكأن به وتصح الزيادة في الرهن ولا تقع في الدين فلا يكون الرهن رهنا عما خلا فالدين يوسف وان رهن عبداً يعدل القابل فدفن مكانه عبداً ايدها فالاول رهن حتى يرد الى رايه والمرتهن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول برية الاول ولو ابراء المرتهن الرهن عن الدين او وهبه منه فهلك الرهن هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعثه منه او من غيره او شترى به عينا او صالح عنه على شيء او اختلف به على آخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه وتبطل الحرة ولو كذا لو تضاد قاعلى عدم الدين ثم هلك هلك بالدين **كتاب الجنائيات** القتل المأخوذ وهو ان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء من سلاح او يحد من جحر او خشب او ليطه او حرقه بناه وعندهما بما يقتل عاقلاً وموجبه الاثر والقصاص عينا الا ان يعفى ولا كفارة فيه ولا ماسية عليه وهو ضربه تضاداً بغير ما ذكر وموجبه الاثر والكفارة قول اللفظة على العاقلة لا القود وهو قيامه بالنفس عدلاً واما الخطأ وهو في القصد بان يرمى شخصاً ظنه ميتاً او حياً فاذا هو ادعى معصية او في الفعل بان يرمى عرضاً فيصيب ادمياً واما ما جرى مجرى الخطأ كتابياً فنقلب على آخره فقتله وموجبه الكفارة والدية على العاقلة واما قتل بسبب وهو حوان يحض بيزا او يضع حجر في غير مكة بلا

اذن فيه لك به انسان وموجبه الدية على العاقلة لا الكفاة وكلها تؤنوب حرمان الارث الا هذا **باب ما يوجب القصاص** وما لا يوجبه يجب القصاص بقتل من هو محقق الدم على التابيد عدداً فيقتل العرا بالحر وبالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل ان مستامن بل المستامن بمثله والذكي بالذمي والعاقل بالمجنون والبالغ بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف بناقضها والفرع باصله الا الا ضل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلث سنين ولا السيد بعبد ومدبره ومكاتبه وعبد ولده وعبد بعضه له وان ورث قضاة على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الاب والمولى والمخطى والصبي والمجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبداً رهن لا يقض حتى يحضر الرهن والمرتهن وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقض سيده وكذا ان كان وفاء لا وارث غير سيده خلا فالمحذ ولا قصاص الا بالسيف ولا في المعنوه ان يقض من قاطع يده وقاتل فريسه وان يصالح لا ان يعفو والصبي كالمعنوه والقاضي كالا ب هو الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقض في النفس ومن قتل وله اوليا كبار وصغار فلل كبار الا قصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلا فاهم ولو غاب احد الكبار ينظر اجماعاً ومن قتل مجدية المرأة اقتصر منه ان جرحه وان يظهر او عصاه فلا وعليه الدية وعندهما يقض وكذا الخلاء

قوله